



فَقِيدُ الصَّحَافَةِ الْوَطَنِيَّةِ نَسِيبُ الْمُتَّنِي وَلَادُتُهُ وَنَشَائِهُ وَاثْرُ اغْتِيَالِهِ فِي الْانْقَاضَةِ الشَّعْبِيَّةِ الْلَّبَانِيَّةِ لِعَامِ ١٩٥٨

ا.م.د. قاسم جباري لطيف زاحم المرشدي^١

^١المديرية العامة للتربية ذي قار

^١Email: qasim.almrshdy@utq.edu.iq

ملخص. يهدف البحث الى دراسة احد رموز الصحافة اللبناني ذلك هو الصحفي اللبناني نسيب المتنى (1902-1958) احد مؤسسي نقابة الصحافة اللبنانية ومن اعداد الرعيل الاول الذين قاوموا الاستعمار ، ووقف ضد سياسة التحالفات التي حاولت السلطات الحاكمة ادخال لبنان فيها، كذلك هو صاحب جريدة التغرايف التي كانت تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس كميل شمعون وتوجهاته الهدافه الى اختيار طريق الغرب والانحياز تدريجيا عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان في مجاراته للدول العربية في مواقفها السياسية والدبلوماسية الرافضة للمشاريع والالحاف الغربية، ومن ثم سعيه الجاد الى بث روح التفرقة الطائفية بين اللبنانيين، ثم التكيل بالوطنيين واحرار البلاد وآخرها ما تمثل بجريمة اغتيال الصحفي نسيب المتنى ، وعدت تلك الجريمة بمثابة الشرارة التي اشعلت نيران الانقاضة الشعبية لعام 1958.

الكلمات المفتاحية: نسيب المتنى - اغتياله - الانقاضة الشعبية.

Abstract: The research aims to study one of the symbols of Lebanese journalism, the Lebanese journalist Nassib El-Matni (1902-1958), one of the founders of the Lebanese Press Syndicate and one of the first generation who resisted colonialism. He stood against the policy of alliances that the ruling authorities tried to involve Lebanon in. He





was also the owner of the newspaper Al-Telgraph, which represented the platform and mouthpiece used by the opposition to express its rejection of the policy of President Camille Chamoun and his orientations aimed at choosing the path of the West and gradually deviating from the moderate line that Lebanon followed in its alignment with the Arab countries in their political and diplomatic positions that rejected Western projects and alliances. Then he sought seriously to spread the spirit of sectarian division among the Lebanese, then to persecute the patriots and free people of the country, the last of which was represented by the crime of assassinating the journalist Nassib El-Matni. This crime was considered the spark that ignited the fires of the popular uprising of 1958.

Keywords: Nassib El-Matni - his assassination - the popular uprising.

المقدمة:

يعد الصحفي نسيب المتنى (1910-1958) أحد مؤسسي نقابة محرري الصحافة اللبنانية ورائداً من روادها وهو من اعداد الرعيل الاول الذين قاوموا الاستعمار ووقف ضد سياسة التحالفات التي حاولت السلطات الحاكمة ادخال لبنان فيها، كذلك هو صاحب جريدة التلغراف التي تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس اللبناني كميل شمعون وتوجهاته الهدافه لاختيار طريق الغرب والانحياز تدريجياً عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان، ومحاولته ربط لبنان بسياسة الاخلاف والمحاور الاستعمارية التي طغت على المشهد السياسي العام خلال مرحلة الخمسينات، كما كان له دور واضح ومؤثر في الحراك السياسي وفي تعبئة وتمثيل الرأي العام اللبناني تجاه بعض الاحداث والتجاوزات الكبيرة التي لا تتماشى مع توجهات الشعب وقذاك ومنها ما يتمثل بمحاولة الرئيس كميل شمعون تجديد ولايته الرئاسية مضافاً الى الاوضاع الداخلية المتأزمة التي تذرر بعواقب وخيمة تهدد بفقدان الامن وعدم الاستقرار.

وكان من نتيجة ذلك الدور الكبير الذي ابداه الصحفي نسيب المتنى في حمل هموم الشعب ورفضه ومعارضته ما كانت تقوم به السلطات الحاكمة من تصرفات، كذلك الانتقادات اللاذعة والصراحة في التعبير التي كان يواجه بها رجال العهد من خلال ما كان يكتبه من افكار على صفحات جريدة التلغراف، كل هذه الامور اثارت حفيظة السلطات الحاكمة فشرعوا يعتقلون الصحفيين ويضيقون عليهم الخناق ويعقّمون عليهم الدعوى وعلى رئيس من شملهم الاعتقال الصحفي نسيب المتنى هادفين من وراء ذلك



اسكات صوت المعارضة، لكن سرعان ما جاءت ردت الفعل وجرت التظاهرات والاحتجاجات الرافضة لعملية الاعتقال مما اضطر السلطات الافراج عنه، وسرعان ما عاد ليواصل نشاطه في الحملة ضد الرئيس كميل شمعون وتشدد في نقده ومعارضته، وطالبه علنا بالتحي عن السلطة في سبيل المصلحة العامة وكان من نتيجة ذلك ان ساءت العلاقة بين الحكومة والمعارضة ووصلت الى طريق مسدود، وهذا مما دفع رجال العهد الى تدبير محاولة الاغتيال الاشنة للصافي نسيب المتنبي في 8 ايار 1958 وقبيل حادث الاغتيال بغضب واستكثار شديد في مختلف المناطق اللبنانية وكان بمثابة النقطة التي طغت على الكأس الممتئ فتادي الاحرار حينها من جميع الطبقات الى الاضراب العام ومواجهة السلطات الحاكمة احتجاجا على تلك الجريمة البشعة فكانت الانقاضة الشعبية لعام 1958.

تم تقسيم هذا البحث الى ثلاثة محاور رئيسية اختص الاول منها بتسليط الضوء على ولادة الصافي نسيب المتنبي ونشأته وسيرته الصحفية، وتناول المحور الثاني اغتيال الصافي نسيب المتنبي وردود الفعل والمواقف المختلفة ازاء تلك الجريمة، وفيما يتعلق بالمحور الثالث فقد ترکز الحديث فيه على اثر عملية الاغتيال في تأجيج الانقاضة الشعبية اللبنانية لعام 1958.

تم الاعتماد على عدد من المصادر التي أثرت البحث بمعلوماتها ومنها محاضر مجلس النواب اللبناني لعام 1958 و 1962 والتي تضمنت معلومات هامة عن ردود الفعل والمواقف المختلفة التي ابداها اعضاء مجلس النواب اللبناني ورجالات السلطة الحاكمة تجاه حادثة الاغتيال، كذلك تم الاعتماد على عدد من الرسائل والاطاريف التي قدمت معلومات هامة وارشدت الباحث الى عدد من المصادر ذات الصلة بالموضوع، فضلا عن ذلك تم الاعتماد على عدد من الكتب العربية والمصرية كذلك البحوث والمقالات المنشورة في المجلات العلمية والتي افادت البحث بمعلوماتها القيمة، مضافا الى ذلك تم الاقادة من المعلومات التي قدمتها الصحف عن احداث الانقاضة الشعبية لعام 1958 ومسبباتها، كذلك ما تضمنته شبكة المعلومات الدولية (الانترنت) من معلومات ذات فائدة كبيرة.

المبحث الاول: ولادته ونشأته وسيرته الصحفية:

ولد نسيب اسعد المتنبي في بلدة الدامور الساحلية الواقعة في قضاء الشوف منطقة جبل لبنان، تلقى دراسته الاولية في مدارس البلدة مطالعا مؤلفات اليازجي وجبران والريhani والبستاني وكبار الادباء اللبنانيين والعرب، انتقل بعدها الى بيروت وعمل واسس وترأس عدد من الصحف منها سكريتير تحرير صحيفة البيرق ورئيس تحرير مجلة اليقظة التي صدر العدد الاول منها في حزيران عام 1929 عن

نقابة عمال المطابع وهي اول مجلة عمالية لبنانية وسميت بـ(سان حال العمال في لبنان)، ومارس ايضا عمله الصحفي في عدد من الصحف منها (الحرية)، (الرشق)، (الاستقلال)، (العهد الجديد)، (البلاد) (الاخبارات، 1958) ؛ (ويكبيديا الموسوعة الحرة: an.m.wikipedia.org) ؛ (الموقع الالكتروني نسيب المتنبي: <http://orlb.org./matni.htm>) 2025 وهو صاحب جريدة التلغراف التي اصدرها مع شقيقه توفيق المتنبي في العام 1930 وقد حملت شعار (جريدة للدفاع عن الشعب في متداول الشعب) (الحرية، 1958)، واهتمت هذه الصحيفة بنشر البيانات والمقالات المناصرة للعامل والفللاح والمستأجر والمناهضة للجشع والاستثمار والاحتياط، وكان من نتيجة من تحمله من افكار وتوجهات مناهضة لسياسة العهد تعرضها للإيقاف عن الصدور عدة مرات بسبب الدعاوى التي اقيمت ضدها (خوري، 1985، صفحة 78).

اصبح الصحفي نسيب المتنبي عضوا في مجلس نقابة الصحفيين اللبنانيين عدة مرات، ثم شغل منصب نقيب المحررين الصحفيين في 9 ايلول عام 1942 واستمر في المنصب حتى تشرين الثاني عام 1943، ثم انتخب عدمة للمحررين اللبنانيين في 2 تشرين الثاني عام 1944 الى 11 تشرين الثاني عام 1945، وكان المتنبي من المناصرين والمؤيدين للأفكار القومية (بلعبي، 1959، صفحة 28) وهو عضوا في الحزب التقدمي الاشتراكي (تأسس هذا الحزب في الاول من ايار 1949 في بيروت من قبل كمال جنبلاط وتميز بالجمع بين الطابع العقائدي والطابع الطائفي كما انه الحزب الوحيد الذي تبني سياسة اشتراكية وحاول تطبيقها في بعض المجالات، ويتلخص برنامجه في المناداة بحقوق الانسان وواجباته) (الجبوري ف.، 2009، الصفحات 47-50).

كانت صحيفة التلغراف التي يشرف على اصداراتها الصحفي نسيب المتنبي تمثل المنبر ولسان الحال الذي استعملته المعارضة للتعبير عن رفضها لسياسة الرئيس كميل شمعون (ولد في دير القمر بـلبنان عام 1900، شغل مناصب وزارية متعددة وانتخب رئيسا للجمهورية اللبنانية عام 1952 واستمر حتى عام 1958، اسس حزب الوطنيين الاحرار) (الجنباني، 2011) وتوجهاته الهدافـة الى اختيار طريق الغرب والانحياز تدريجيا عن الخط المعتدل الذي كان يتبـعه لبنان وخاصة فيما يتعلق بالحديث عن الفراغ وسياسة الاحلاف والمحاور التي طفت على الساحة السياسية وقتذاك والتي حاولت السلطات اللبنانية ان تجعل لبنان طرفا فيها من خلال ربطه بعجلة الاحلاف العسكرية والمشاريع الاستعمارية (الخرساني، 1977، صفحة 25).

وعندما قرر الرئيس كميل شمعون تجديد ولايته ست سنوات اضافية ثارت ضده قوى المعارضة ووصلت العلاقة بين الحكومة والمعارضة الى طريق مسدود (شاهين، سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة، 2003، صفحة 57)، وكانت صحف المعارضة وفي مقدمتها صحيفة التلغراف المنبر الذي استعملته المعارضة لمواجهة رجال العهد انذاك (الادهمي، 1959، صفحة 78)، وعلى اثر النتائج التي اسفرت عنها الانتخابات النيابية للعام 1957 انتقد الصحفي نسيب المتنى تلك النتائج بمقال له في صحيفة التلغراف في 22 ايار 1957 جاء فيه: "انتخاباتكم غير لبنانية بل مؤامرة اجنبية" وازاء الشكاوى التي كانت تصل من القرى التي مثلت الدوائر الانتخابية والتي اشارت الى تدخل الموظفين والدرك في الانتخابات وتشجيع مرشحي السلطة على الاعتداء تساءل نسيب المتنى في جريدة التلغراف في 23 ايار 1957 بقوله: "هل صدرت الاوامر الرسمية بالتدخل"، وقد انتقد بشكل لاذع فيما كانت تقوم به السلطات الحاكمة من تخدير المال العام والقوانين لصالح مرشحها بقوله: "احذروا الانفجار" (عيسي، 2007، صفحة 378)، وراح يصف مهزلة هذه الانتخابات وما رافقها من تزوير لإرادة المواطنين واصفاً الهرة الحقيقة التي سيترى بها الشعب ان هو لازم الصمت على تصرفات الحكم لاسيمما فيما يتعلق بمحاولة تعديل الدستور وتتجدد الولاية (اليوسف، 1958، الصفحات 100-103)، والعمل على تقديم المساعدات المالية لبعض الحملات الانتخابية للمرشحين الموالين للغرب مع اتساع هوة الخلاف بين اللبنانيين نتيجة التدخل المستمر في الشؤون الداخلية (شمعون، 2013، صفحة 15).

اثارت تلك الانتقادات اللاذعة وتلك الصراحة في التعبير التي ابدتها الصحفى نسيب المتنى حفيظة السلطات الحاكمة وبالخصوص رجال العهد، فشرعوا يعتقلون الصحفيين الاحرار ويضيقون عليهم الخناق ويقيمون عليهم الداعوى الكيدية، وعلى رئيس من شملهم الاعتقال نسيب المتنى، وقد حكم عليه بالسجن لمدة خمسة عشر يوماً، واثناء محاكمة المتنى دافع عن نفسه بإظهار مقال سابق تضمن المعنى المتهם به نفسه، هادفين من وراء ذلك اسكات صوت المعارضة (التعيمي، 1989، صفحة 101)، لكن سرعان ما جاءت ردة الفعل وجرت التظاهرات والاحتجاجات رداً على عملية الاعتقال، وعند ذلك تقرر الافراج عنه وعاد ليواصل نشاطه الصحفى (الجبوري ف.، 2010، صفحة 481).

ولما لم يصل العهد الى نتيجة حاسمة في ايقاف التيار الوطني والقومي الجارف لجأ الى سياسة البطش والتكميل فقام احد اتباع العهد بمحاولة اغتيال الصحفي نسيب المتنى واستطاع ان يضرره بآلية الا انها لم تكن ضربة قاتلة (اليوسف، 1958، الصفحات 105-106)، وسرعان ما اخذ تسارع الاحداث يتعدى اطراف الصراع على الساحة السياسية اللبنانية من حكم ومعارضة، واخذت حالة الغليان

سرع الخطى نحو الصدام المنتظر (كيرك، د-ت، الصفحتان 128-129)، ولم تقطع الصحف ومنها صحيفة التغرايف عن خوض الصراع والتحريض ونقد العهد وسياسته بشدة (الطاهاري، 2006، صفحة 325)، واستمر نسيب المتنى في نشر البيانات والمقالات المعارضة ودعواته إلى إقامة علاقات ودية مع الجمهورية العربية المتحدة (الكريدي، 2009، صفحة 247)، وحاولت السلطة ابتزاز الصحافة ومنها صحيفة التغرايف التي يتولاها نسيب المتنى بوسيلة تعديل قانون المطبوعات لتشديد العقوبات ومنح الادارة صلاحيات أوسع ومنها اصدار السلطة مرسوما احتياطيا في 26 شباط 1958 يوسع دائرة توقيف الصحافيين فثارت ثائرة الصحافة بمجموعها ومنها صحيفة التغرايف وهذا مما دفع المجلس النيابي إلى الغاء المرسوم في 7 نيسان عام 1958 (النعميمي، 1989، صفحة 102).

والملاحظ ان الازمة ظلت في تصاعدتها وساقت العلاقة بين الحكومة والمعارضة ووصلت العلاقة بينهما الى طريق مسدود، خاصة بعد استمرار الصحفي نسيب المتنى في حملته ضد الرئيس كميل شمعون وتشدده في نقه ومعارضته ونشر فضائحه، وهذا مما دفع رجال العهد الى التخطيط بتدبير محاولة الاغتيال الاثمة للصافي نسيب المتنى وهو ما سيرد الحديث عنه تباعا.

المبحث الثاني: اغتيال الصحفي نسيب المتنى وردود الفعل والمواقف المختلفة ازاء تلك الجريمة:

في وسط هذه الاجواء المشحونة بالمخاطر والشكوك والريب والخلافات والانتظار المشوب بالحذر وتقع الانفجار اغتيل الصحفي اللبناني نسيب المتنى بعد منتصف ليلة 7-8 ايار 1958 (صابات، 1978، صفحة 438) ؛ (العربي م.) ؛ (المغرب، 2012، صفحة 153) عندما كان متوجها الى بيته بعد منتصف الليل بعد ان انهى عمله في مكتبه في جريدة التغرايف (الصلاح، لبنان العبيث السياسي والمصير المجهول، 2004، صفحة 289) ؛ (الدين، 2008، صفحة 54) ونزل الى حيث كان ينتظره سكرتير التحرير ميشال الحلو في سيارته، وينكر ميشال بأنه شاهد شخصا يقف بشكل مريب وما ان وطئت قدما الصحفي نسيب المتنى الارض حتى انطلقت بضعة عيارات نارية اخترقت جسده ولاذ الجاني بالغرار، وتم نقله في الحال الى اوتييل ديو لكنه فارق الحياة في الطريق (مالك، 2011، الصفحتان 54-53)، ولدى التقنيش من قبل المحقق العدلي عشر في جبيه على اربعة رسائل تهديد بالقتل من مجهولين ما لم يوقف حملاته في انتقاد الحكم ومهاجمة الحاكمين وهي خالية من التوقيع (السراري، 1996، صفحة 134)؛ (اللبنانية ج.، 1958)؛ (الساطع، 2008) الا ان الصحفي نسيب المتنى لم يتراجع ولم يسكت الا عندما تم اغتياله، وكان اخر مقال كتبه في صحفته التغرايف في 19 نيسان

1958 يتضمن دعوة صريحة للرئيس كميل شمعون كي يقدم استقالته من منصبه حفاظا على وحدة لبنان وامنه واستقراره، وطالب بعدم سعيه للتجديد مرة اخرى (ركيبة، 2003، صفحة 59) ؛ (الفلاوي، 2014، صفحة 93) ؛ (دياب، 1971، صفحة 136) .

قبيل حادث الاغتيال بغضب واستكثار شديد في اغلب المناطق اللبنانية وترك صدى عميقا في الوسط السياسي والصحافي والشعبي المعارض لسياسة عهد الرئيس كميل شمعون (السياسة، 1958) ؛ (شاهين، سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة، 2002، الصفحات 53-54)، وبادر مجلس نقابة محرري الصحف بدعوة الصحافة الى الاضراب لمدة ثلاثة ايام استكارا لتلك الجريمة (صالح، 1998، صفحة 86) ؛ (اليوسف، 1958، صفحة 106) وقد التزمت جميع الصحف المعاشرة والموالية بقرار الاضراب، وعندما اعلنت الحكومة حالة الطوارئ وفرضت الرقابة المسبقة على الصحف، وقامت بتعطيل الكثير منها اداريا، واحتلت قوات الشرطة عددا من مكاتب الصحف المعاشرة، وتوقفت الكثير منها عن الصدور بسبب الاصدارات او وقوع مكاتبها ومطابعها في المناطق الثائرة من بيروت (السياسة، 1958) ؛ (النعميمي، 1989، صفحة 103) .

كما اجتمعت جبهة الاتحاد الوطني (تشكلت هذه الجبهة عام 1957 على اثر تصديق مجلس النواب لمبدأ ايزنهاور عام 1957 وضمت الحزب الديمقراطي الاشتراكي وحزب النجادة والبعث والكتلة الدستورية وحركة الشبان المسلمين، وكان من بين الشخصيات المسيحية والاسلامية رشيد كرامي، حميد فرنجية، عبدالله اليافي، كمال جنبلاط، صبري حمادة، احمد الاسعد، حسين العويني، صائب سلام، فيليب تقلا، معروف سعد) (الرهيمي، 1992، الصفحات 40-41) ؛ (الخصوصي، 1978، صفحة 121) في 8 ايار 1958 واذاعت بيانا على الشعب اللبناني اعتبرت فيه الحاكمين مسؤولين عن حادث اغتيال الصحفي نسيب المتنى وحملتهم المسؤلية الكاملة بتبيير ذلك الحادث (الخزاعي، 2012، صفحة 222)، ودعت الى الاضراب العام في كافة ارجاء البلاد (مغيلز، 1989، صفحة 55) ؛ (حيدر، قصة الثورة (خويري، 1987، صفحة 58) ؛ 1961، p. 71)، وطالبت بـاستقالة الرئيس كميل شمعون من منصبه وتأليف حكومة انقاذ تتسلم مقاليد الامور حتى يتم انتخاب رئيس جديد (الطايري، 2006، صفحة 338)، واذاع مؤتمر الاحزاب والشخصيات الوطنية في لبنان في 8 ايار 1958 بيانا الى الشعب اللبناني استذكر فيه حادثة الاغتيال واتهم الحكومة بتبيير تلك الحادثة ودعا الى الاضراب

العام، وطلب من المواطنين التجاوب حقنا لدمائهم ودافعا عن حريةتهم السياسية (السويدى، 2004، صفحة 68)؛ (عبد، 1994، صفحة 134)

وصدرت على الاثر عن قوى المعارضة الاخرى كل من جبهة الاتحاد الوطنى، الحزب التقدمي الاشتراكي، جبهة الاتحاد الدستوري، حزب النجادة، حزب الجبهة الشعبية، حزب التحرير العربي الطرابلسي، رئيس الجمهورية اللبنانية الاسيق بشارة الخوري، مفتى الجمهورية اللبنانية الشيخ محمد علايا، القوة الثالثة (عبارة عن تجمع ضم عدد من الشخصيات اللبنانية كل من هنري فرعون، غسان تويني، بهيج تقى الدين، غبرىال المر، يوسف حتي، جورج نقاش، محمد شقير، امين بيهم كانوا بمثابة فريق ثالث اجتمع لتدارس الاوضاع واتخاذ موقف يسهم في التهدئة) (مالك، 2011، الصفحات 54-55) بيانات تندد بالجريمة البشعة وتدعوا الشعب الى اعلن الاصوات الشامل استنكارا لأغتيال الصحفى المغدور نسيب المتنى (كرامي ن.، 2004، صفحة 134)؛ (الخوند، 2005، صفحة 220) وجاء في هذه البيانات بأن الحكومة تستهدف بهذه الاغتيالات اشاعة جو من الذعر والارهاب وان هذه الاساليب من شأنها ان تهدد كيان الوطن اللبناني ووحدته، وحملت هذه البيانات السلطة مسؤولية تماييها في غيابها (عيسى، 2007، صفحة 424)؛ (حزب الهيئة الوطنية، 1958، الصفحات 96-97)، وسعيها الى بث روح التفرقة والفتن وعدم الوئام، وعلى اللبنانيين ان يعوا ذلك ويقفوا صفا واحدا امام هذه التجربة القاسية (الاخير، 1958)؛ (الادهمي، 1959، صفحة 81).

وناقش مجلس النواب اللبناني قضية اغتيال الصحفى نسيب المتنى من خلال الجلسة النيابية المنعقدة في 8 ايار 1958 وقد اعرب اغلب النواب عن استنكارهم الشديد لهذه الجريمة البشعة وحملوا الحكومة ما يحصل من احداث (مجلس النواب اللبناني، 1958)، فقد عد النائب فيليب حبيب نقلابا: (سياسي لبناني من طائفة الروم الكاثوليك ولد في كسروان عام 1915 انتخب نائبا عن جبل لبنان عام 1945، عين وزيرا للتجارة والصناعة عم 1946 وزيرا للاقتصاد عام 1948 ثم وزيرا للخارجية اكثر من مرة خلال الاعوام 1958-1955-1975 توفي في 15 تموز 2006) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 98-100) موضوع الاغتيال من اخطر المواضيع التي تجاهه المجلس وكذلك الدولة، مؤكدا بأنه اذا انتهى الصراع السياسي الى الاغتيال والى القتل فإن ذلك يكون منتهى ما يمكن ان تتحدر اليه السياسة، مذكرا بأنه مهما بلغت اسباب الخلاف بين اللبنانيين عقائديا ام سياسيا لا يجوز ان تتحدر الى هذا المستوى، وطالب الحكومة ان تدرك خطورة الامر وان تقوم بواجبها الوطني

المقدس بالكشف عن مرتكبي هذه الجريمة، وعندئذ تكون قد ادت واجبها، وان لم تفعل ذلك فلا مبرر لبقائها ساعة واحدة في الحكم (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحت 654-655)، ورأى النائب كامل الاسعد (سياسي لبناني من الطائفة الشيعية ولد عام 1932 في قضاء مرجعيون انتخب نائبا عام 1953 وعيّن وزيرا للتربية عام 1961 كذلك شغل منصب وزير للموارد المائية والكهربائية والصحة العامة، وانتخب رئيسا للمجلس عام 1968 كذلك في العام 1971 وبقي نائبا حتى العام 1992) (اسامة شحاته، 2010، صفحة 38) بأن جريمة الاغتيال لم تكن جريمة عادية، وان اليد التي قتلت الصحفي نسيب المتنى اما فعلت ذلك من اجل الانتقام ولغايات معروفة تتعلق بتصميم النظام القائم، مشيرا الى ان مصريع الصحفي نسيب المتنى هو مصريع الحرية في لبنان، وان ذنبه الوحيد انه يؤمن بحياته وبرسالته ولم يكن يتوانى عن ابداء رأيه وعن انتقاده لفساد الحكم ومهاجمته للحاكمين وتسفيهه للأشخاص بأسمائهم (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 655)، وأكد النائب علي البري (سياسي لبناني من الطائفة الشيعية ولد في بنت جبيل وانتخب نائبا عن بنت جبيل عام 1951 واعيد انتخابه في الدورات 1957 و1960 عن دائرة مرجعيون، وعيّن وزيرا للداخلية والانباء عام 1959 وللصحة عام 1961، وعيّن سفيرا لبلاده في الكويت 1964-1965 كذلك في الاردن خلال المدة 1966-1970، توفي عام 1985) (عدنان محسن ظاهر، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وترجم ووزراء لبنان 1922-2008، 2008، الصفحت 61-62) بأن حوادث القتل التي سبق وان حدثت في لبنان من دون ان يحاكم عليها المجرمون هي التي شجعت القاتل على قتل الصحفي الوطني نسيب المتنى، وأشار في ختام كلمته الى ان جريمة اغتيال نسيب المتنى لن تعرف ولو عرفت لطمسه، وان الله التي تعمل بها الحكومة ليست الله كشف الحقائق بل طمسها، واعلن النائب جان عزيز (سياسي لبناني ولد في جزين 1963 وعيّن قائممقام في الشوف ثم انتخب نائبا عام 1957 وعيّن وزيرا للعمل والشؤون الاجتماعية عام 1964 ووزيرا للتربية الوطنية والفنون الجميلة عام 1968 واعيد انتخابه في الدورات 1960 و1964 و1968 وتوفي عام 1988) (الديري، 1982، صفحة 448) بأن اغتيال الصحفي نسيب المتنى هز البلاد من اقصاها لا لأنه هو ذلك العصامي الذي بدأ حياته المهنية في صف الاحرف ثم احتل بجده ونشاطه مركزا مرموقا في عالم الصحافة، ولا لأن نسيب المتنى هو صاحب القلم الحر الذي كان ينبرى دائما لمساندة ومؤازرة كل قضية شعبية، ولا لأنه الصحفي الفقير الذي ظل على الرغم من فقره شريفا عفيفا لأن مصريعه يمت الى قضية الحرية في هذا البلد، تلك الحرية التي لا يمكن ان يعيش لبنان الا مؤسسا عليها (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 656)، وتحدث النائب جان عزيز في الجلسة

نفسها مشيراً إلى أن اغتيال الصحفي نسيب المتنبي كان بسبب سياسة العهد القائمة على الاستفزاز والتسلية والتكيّل، ووجه سؤالاً لرئيس الحكومة سامي الصلح عما فعلت حكومته فيما يتعلق بحراسة الصحافي المغدور سيماء وانه تعرض لمحاولة اغتيال مسبقاً (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 657)، وأكد النائب نهاد بويز (سياسي لبناني ولد عام 1908 في قضاء كسروان، مارس مهنة المحاماة وانتخب نائباً عن دائرة كسروان للدورات 1957 و1960 و1964 و1968 و1970 توفي عام 1990) (عندن محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجمات اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 84) بأن لمقتل الصحفي نسيب المتنبي مغزى بعيد لا لأن حرية القلم قد تشنل في لبنان، بل لأن نسيب المتنبي الذي تسلق درجات الطموح درجة درجة، توقف إلى جانبه الكثرة من العناصر اللبنانية، وتوقف إلى جانبه القضايا الشعبية والاقتصادية، وتوقف إلى جانبه الصحافة اللبنانية التي فقدت بفقدانه عنصراً من عناصر الجرأة في لبنان، ويقف إلى جانبه الموظف العادي البسيط الذي عرف في نسيب المتنبي أكبر نصيراً له في الكثير من عثراته، وتوقف إلى جانبه الكثرة من القراء اللبنانيين معطناً بأن الصحفي نسيب المتنبي هو فقدان للجرأة والحرية والحق (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 657).

وأتهم النائب انور الخطيب (ولد فيإقليم الخروب عام 1910 وتلقى تعليمه في المدارس البطريركية، عين قاضياً في قسم القضاء الجزائري عام 1943 ثم رئيساً لمحكمة الاستئناف في البقاع عام 1950 وانتخب نائباً عن دائرة الشوف وعالية في الدورات 1957 و1960 و1967 و1968، توفي عام 1970) (عندن محسن ظاهر، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وترجمات وزراء لبنان 1922-2008، 2008، الصفحات 145-146) الحكومة بأنها مسؤولة عما حصل موضحاً ذلك بقوله: "أني أتهم الحكومة لا بأعضائها ولا لأنها أعطت القاتل مسدساً ليقتل نسيب المتنبي، بل اتهمها لأنها خلقت جواً من الإرهاب وعدم المبالاة فوزعت رخص السلاح على المواطنين بالألاف، فكانت نتيجة ذلك الإباحة هذه الجرائم التي تتولى بين حين والآخر ومنها عملية الاغتيال المقصودة (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 658)، وتمنى النائب بهيج تقى الدين (ولد في بلدة بعلقين عام 1909 وتلقى علومه الأولية فيها، انتخب نائباً عن جبل لبنان في الدورات 1947 و1951 و1960 و1964 و1968 و1972 و1973 وشغل مناصب وزارية عدّة منها وزيراً للزراعة عام 1949 وللاقتصاد عام 1964 وللأنباء عام 1969 وللداخلية عام 1973 وعام 1979 توفي عام 1980) (عندن محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجمات اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 100-101) إلا

يكون الاعتداء سياسياً وحذر الحكومة من كثرة الحوادث الاجرامية ولا بد من ان تأخذ بعين الاعتبار العمل على القاء القبض على المجرمين لأن البلاد توشك ان تغرق في بحر من الدم (الجبوري ج.، 2006، صفحة 188)، واكذ النائب محمود عمار (ولد في برج البراجنة عام 1920، انتخب نائباً عن دائرة بعبدا في الدورات 1960 و1964 و1968 و1972 واستمر نائباً حتى العام 1992 بحكم قوانين التمديد، وشغل منصب وزيراً للأعلام عام 1974 ووزير دولة عام 1980) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2007، صفحة 371) بأن جريمة اغتيال نسيب المحتي هي جريمة نكراء هزت النفوس وادمت القلوب ونشرت الحزن على وجوه اللبنانيين اجمع، واعرب في في الوقت ذاته عن استكاره لهذا الحادث المؤلم الذي هز لبنان بأسره، واهاب بالحكومة ان تدرك مسؤوليتها فلا ترك التحقيق يسير ببطء بل لا بد ان تتعجل بالكشف عن القاتل ليطمئن اللبنانيون (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 659).

اما النائب تقى الدين الصلح (ولد في بيروت عام 1908، عمل في مطلع شبابه في البعثة العلمانية الفرنسية في لبنان ومديراً للدعائية والنشر قبل انشاء وزارة الاعلام اللبنانية، انتخب نائباً عن قضاء زحلة في دورة 1957 ثم نائباً عن قضاء بعلبك والهرمل في دورة 1964 وشارك في اعمال اللجان النيابية، عين وزيراً للداخلية عام 1964 ورئيساً لمجلس الوزراء ووزيراً للمالية عام 1973 توفي عام 1988) (زين، 2007)؛ (حشيشو، 2008، الصفحات 63-69) فقد اعرب عن حزنه الكبير لمقتل الصحفي نسيب المحتي المجاهد النزيه الذي كرس حياته للنضال في سبيل لبنان متمنياً ان لا تكون جريمة الاغتيال سياسية لأن النكبة عندئذ لا تسبيء للمرحوم الصحفي نسيب المحتي وعائلته فحسب بل تسبيء الى لبنان في كيانه، كون لبنان يقوم على دعائم معنوية اكثر منها مادية وفي طليعتها الحرية، واضاف الى ضرورة ان تأخذ الحكومة دورها وتمارس مسؤوليتها في حماية مواطنها وترك المخاطر التي تهددهم (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 655-656)، فيما طالب النائب اميل البستاني (ولد في منطقة كرم الحش قرب صيدا في اقليم الخروب عام 1907 انتخب نائباً في مجلس النواب في الدورات 1951 و1953 و1957 و1960 وعين وزيراً للإشغال العامة عام 1956، توفي عام 1963) (الجبوري ج.، 2016، صفحة 55)؛ (سعادة، 1996، الصفحات 256-258) بأسقاط الحكومة لكونها باتت عاجزة حتى عن حماية نفسها وطلب من الوزراء تحكيم ضمائرهم وتقديم استقالتهم (عباس، 2010، صفحة 8)، اذ لم يعد بإمكانهم حماية المواطنين لأن هناك فتنة في البلاد تمثل في وجود هذه الحكومة

التي تعمل على نصرة فريق على الآخر (مجلس النواب اللبناني، 1958، الصفحات 661-662)؛ (الجبوري ج.، 2006، صفحة 188)، واذا تحول الصراع السياسي الى الاغتيال فأن ذلك يعد بمثابة دق المسمار الاول في نعش لبنان (الخبر ، 1992، صفحة 77)، وعزا النائب نديم حسين الجسر (ولد في طرابلس عام 1894، درس في المدارس السلطانية وحصل على شهادة الحقوق، التحق بالجيش العثماني برتبة ملازم وعمل مدعى عام في زغرتا عام 1928 ثم مستشارا للاستئناف عام 1930، انتخب نائبا عن طرابلس عام 1957، توفي عام 1980) (عدنان محسن ظاهر ، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006 ، 2007، صفحة 117) ما يحدث من اعمال الاغتيالات الى عامل هام هو فقدان الهيبة الذي اوصل البلاد الى هذه الحالة" ، و أكد في الوقت ذاته: " بأن تساهل الحكومة في الماضي وعدم اكتشافها للجرائم ، وعدم الضرب بيد من حديد هو الذي جعل الامر فوضى ، ولن ينقذنا الان الا حكومة قوية قد تكون حكومة موظفين ، فأوجدوا حكومة قوية لها مهابة وامنعوا الاجرام والا فسوف يكون مصير البلد لا يحمد عقباه". مجلس النواب اللبناني، 1958 ، الصفحات 662-664).

وفي معرض الرد على ما ابداه اعضاء مجلس النواب وموقفهم من اغتيال الصحفي نسيب المتنبي ابدي وزير العدل بشير الاعور (ولد في قضاء بعبدا عام 1909، حصل على الاجازة في الحقوق عام 1932 ، وانتخب نائبا عن قضاء بعبدا عام 1951 وبقي نائبا حتى عام 1989 بحكم قوانين التمديد، شغل عدة مناصب وزارية منها وزيرا للصحة عام 1951 وزيرا للعدلية عام 1953 وزيرا للداخلية عام 1973 توفي عام 1989) (عدنان محسن ظاهر ، المعجم الوزاري اللبناني سيرة وترجم اوزراء لبنان 1922-2008 ، الصفحات 45-46) مطمنا مجلس النواب اللبناني بأن الحكومة سوف تتخذ التدابير اللازمة على ضوء مسؤوليتها للكشف عن الفاعل ، وناشد النواب كمسؤoliين وكالبنانيين ان لا يتخدوا من تلك الحادثة سبيلا الى اثارة امور ليست في مصلحة احد لا في مصلحة الحكومة ولا في مصلحة النواب لأن الجميع لا بد ان يسعى لخير هذا البلد معربا في الوقت ذاته بضرورة عدم استباق الاحداث والانسياق وراء الاتهامات التي قد تكون غير مؤكدة ، خاصة ما يتعلق بالإعلان بأن الدافع وراء عملية الاغتيال هو سياسي (مجلس النواب اللبناني، 1958 ، صفحة 656).

وفيمما يتعلق بموقف السلطة التنفيذية من قضية الاغتيال رأى الرئيس كميل بأن حادث اغتيال الصحفي نسيب المتنبي قد تم في ظروف غامضة متهمها الجمهورية العربية المتحدة بتنفيذ هذا المخطط (عبد، 1994 ، صفحة 132) ؛ (الراوي ، 2015 ، صفحة 124) ؛ (الصلح، لبنان العيش السياسي

والمصير المجهول، 2004، صفحة 293)، في حين اشار رئيس الحكومة سامي الصلح اثناء رده على اتهامات المعارضة للحكومة اللبنانية بحادث الاغتيال في 9 ايار 1958 الى ان هناك تحقيق يجري لمعرفة الفاعل وان العدالة سوف تأخذ مجريها بشرف الجهات القضائية المسؤولة، مذكرا بأن بعض الانتهازيين يحاولون استغلال الحادث لتحقيق اهدافهم الخاصة (مجلس النواب اللبناني، 1958، صفحة 662) ؛ (الخزعلی، 2012، صفحة 223) واتهم اجهزة المخابرات السورية بتنفيذ جريمة الاغتيال من اجل خلق بلبلة لإشعال نار الفتنة (صالح، 1998، صفحة 86) ؛ (الصلح، احکم الى التاريخ، 1970، الصفحات 173-177) ؛ (عيسي، 2007، صفحة 422).

هذا فيما تجاوب غالبية ابناء القرى والمدن اللبنانية مع الدعوات التي وجهتها جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الاحزاب والشخصيات الوطنية الى الاضراب العام استنكارا لجريمة اغتيال الصحفي نسيب المتنبي (عبد، 1994، الصفحات 134-135)، وسرعان ما تحول الاضراب الى انتقاضة مسلحة في وجه الحكومة، وكانت غالبية عناصر الانتقاضة من العمال وال فلاحيين والحرفيين وصغار التجار وتعاون معهم بعض الاقطاعيين وكبار المالك (نسيان، 1974، صفحة 164)، ففي مدينة صيدا ومنذ ان تواردت اخبار الاغتيال اجتمعت الاحزاب والقوى الوطنية والقومية برئاسة النائب معروف سعد ودعت الصيداويين الى الاضراب والتظاهر ضد السلطة بعد ان حملتها مسؤولية الاغتيال (السياسة، 1958)، كذلك تجاوب التجار في مدينة صور مع دعوات الاضراب وقاموا بأقفال محلاتهم والمشاركة في حركة الاضراب العام رغم التهديد من قبل جماعة الخليل في مدينة صور يساندهم القوميون السوريون الموالين لنظام كميل شمعون في مقاومة حركة الاضراب في المدينة (النهار، 1958) ؛ (غربية، د- ت، الصفحات 7-11).

وكانت مدينة طرابلس السباقة في التعبير عن استنكارها لجريمة الاغتيال، اذ استجابت لدعوة الاضراب العام، وقامت في اليوم التالي لحادثة الاغتيال بمظاهرة حاشدة في المدينة ضمت اكثر من الف شخص من المصلين الخارجيين من جامع المنصور، وتزامنت هذه المظاهرة مع تشيع جثمان الصحفي نسيب المتنبي في بيروت حيث اشترك في تشيع جنازته في 9 ايار 1958 زهاء خمسين الفا من المواطنين وقد تحول التشيع الى مظاهرة سياسية ادانت سياسة الحكومة داخليا وخارجيا وكان هذا الموكب الفخم نذيرا بتغيير الوضع الداخلي (نسيان، 1974، صفحة 164)، وكان متظاهرو طرابلس يهتفون ضد الرئيس كميل شمعون ويرددون شعارات تطالب بسقوط العهد، وهذا مما دفع رجال قوى

الامن الداخلي الى استخدام القوة لقمع المتظاهرين العزل وقد تسبب ذلك بسقوط 35 قتيلاً و 170 جريحاً

(السياسة، 1958)؛ (الصلح، احتمك الى التاريخ، 1970، الصفحات 173-174)

واثر الاحداث الدامية في طرابلس وجهت جبهة الاتحاد الوطني ومؤتمر الاحزاب نداءً الى الشعب بمواصلة الاضراب المعلن سابقاً، كما دعت الى تظاهرة كبرى في بيروت تأييداً لاهالي طرابلس ضد تعسف السلطة، وقد هتف المتظاهرون بسقوط مبدأ ايزنهاور وعملائه في لبنان (كرامي ن.، 1959، صفحة 225)، وواجهت السلطة المتظاهرون ب باستخدام القوة العسكرية في مختلف المناطق اللبنانية التأيرة مما تسبب في سقوط عدد من القتلى والجرحى، واطلقت على زعماء المعارضة بالعصابة ولم تكتف السلطة الحاكمة بذلك بل صمتت على اجهاص حركة الاضراب بالقوة (اليوسف، 1958، صفحة 128)؛ (الكريدي، 2009، صفحة 248).

وبعد ان فشلت اغلب المحاولات الهادفة لرأب الصدع والعودة الى الاعتدال من قبل بعض الاطراف والشخصيات المؤثرة لدى الجانبين اخذت تتفاقم الامور ووصلت الى مرحلة التصادم المسلح خاصة بعد ان التقت زوجة الصحفي المغدور نسيب المتنبي في 9 ايار 1958 مع بعض السياسيين اللبنانيين من زعماء المعارضة الرافضين لحكم كميل شمعون ومنهم كمال جنبلاط وصائب سلام وعبد الله اليافي وكانت ذا شخصية قوية وشديدة اقوى، حيث اعلنت اثناء اللقاء عن استعدادها لرفع السلاح ضد النظام الحاكم انهم هم ترددوا في ذلك، وهذا مما زاد من الحماس لدى هؤلاء السياسيين وزاد من اندفاعهم، وعندما اتهم زعماء المعارضة الرئيس كميل شمعون واتباعه صراحة بأنهم وراء اغتيال الصحفي نسيب المتنبي (السلطاني، 2014، الصفحات 85-86) (صبري، 1970، الصفحات 260-262).

المبحث الثالث: اثر عملية الاغتيال في تأجيج الانتفاضة الشعبية لعام 1958

استمرت التظاهرات والاصدامات في اغلب المناطق اللبنانية، وقد سارعت السلطات الحاكمة الى استخدام القوة المسلحة الموالية لها لمواجهة حركة الاضراب والتظاهرات هذه (الجبوري ف.، 2020، صفحة 128)، فوجهت رصاص بنادقها الى صدور المتظاهرين العزل في طرابلس وبيروت وصيدا وبقية المناطق اللبنانية مما ادى الى سقوط عشرات الضحايا ومئات الجرحى، وقد وجه الرئيس كميل شمعون اذاراً الى رجال المعارضة مفاده: "ان كنتم رجال فأنتبتوا" (اليوسف، 1958، صفحة 128)، ويدرك انه اصدر اوامره الى اخيه فؤاد شمعون مدير الامن العام بطلاق الرصاص على المتظاهرين والمضربيين قائلاً له: "لا يهمني عدد الضحايا بقدر ما يهمني فشل هذا الاضراب" (السوداني، 2015،

صفحة 116)، وامام هذا التجاهل من قبل رجال العهد استمرت جبهة المعارضه في تأدية دورها، وقامت بتشكيل قيادة المقاومة الشعبية واسندت قيادتها الى رشيد شهاب الدين الذي عمل بصفة ضابط ارتباط بين قيادة المقاومة الشعبية من جهة وبين دمشق من جهة اخرى (الريهي، 1992، صفحة 13) وتولى مهمة الاتصال بالقيادات السياسية في مختلف المناطق اللبنانيه من اجل تنظيم صفوف المقاومة ودعمها مادياً ومعنوياً من خلال تأمين السلاح والمال واللباس والادوية والمؤن للمقاتلين (عيسي، 2007، صفحة 425)؛ (جنبلات، 1959، صفحة 54)، وقد اتخذت قيادة المقاومة الشعبية قراراً يقضي بتحصين مراكز المقاومة خوفاً من محاولات الاختراق التي قد تتعرض لها، فأقامت الحاجز والمدارس التربوية ومراكز للتفتيش وللمراقبة عند مداخلها (النهار، 1958)، وعندما بدأت احداث المواجهة في اواسط ايار عام 1958 ترك اتباع الرئيس كميل شمعون المراكز التي كانت تخضع لسيطرتهم واضطروا الى الانسحاب امام المقاومة الشعبية في اغلب المناطق اللبنانيه (مجذوب، معروف سعد عندما قاومنا، 1959).

وفي غضون ذلك اخذت تظهر البيانات والتصاريح من قبل النواب وقادة المعارضه على واجهات الصحف ومنها تصريح النائب عن صيدا معروف سعد في 24 ايار عام 1958 بأن لا حل لازمة الارهيل الحكام الذين انحرفوا عن سياسة لبنان التقليدية وعملوا على ربطه بعجلة الاحلاف العسكريه والمشاريع الاستعماريه، وزورو الانتخابات، ثم بثوا روح التفرقة الطائفية وتکروا للأمانة واخذوا بعملهم للقضاء على الديمقراطيه والحرية والعدالة في لبنان من خلال التکيل بأحرار البلاد وشاهدنا على ذلك ما قاموا به من جريمة اغتيال دنيئة لصحفي الوطني نسيب المتنبي (السياسة، 1958)؛ (عبد، 1994، صفحة 217).

وهكذا ظهرت مع بداية المواجهه العسكريه جبهتان عسكريتان متصارعتان جبهة مهاجمة هي جبهة العهد (السلطة الحاكمة) متمثلة بالرئيس كميل شمعون واتباعه، وجبهة مدافعة عن نفسها متمثلة بالمعارضين والرافضين لسياسة كميل شمعون وبين هاتين الجبهتين تقف قوه عسكريه ضاربه هي قوه الجيش اللبناني التي اتخذت موقف الحياد بين الجبهتين المتصارعتين (عبد، 1994، الصفحات 218-219).

ويتووضح لنا من ذلك ان حادثة اغتيال الصحفي نسيب المتنبي وما تلاها من دعوه الاضراب العام والمظاهرات كانت بمثابة مؤشر لبدء مرحلة جديدة من الازمه، حيث استمرت المواجهات حتى نهاية شهر تموز 1958 (صالح، 1998، صفحة 90)، وتمحضت نتائجها في الاطاحة بمحاولة كميل

شمعون في التجديد لنفسه بحكم لبنان خلافاً للدستور (الخزعلی، 2012، صفحة 236)، وتحقق هدفها في انتخاب فؤاد شهاب رئيساً للجمهورية (سياسي وعسكري لبناني ولد عام 1903 في كسروان بمحافظة جبل لبنان تدرج في المناصب العسكرية حتى أصبح قائداً عاماً للجيش عام 1944، كلف بتشكيل الحكومة الانتقالية عام 1952 مسلماً وزارة الدفاع والداخلية، انتخب رئيساً للبنان 1958-1964، توفي عام 1973) (الأنوار، 1973)؛ (الجسر، 2000).

ورغم ما حققته الانفلاحة الشعبية اللبنانية عام 1958 من نتائج إيجابية لصالح المعارضة لكن مع ذلك لم تتهاون او تتناسى تلك الارواح التي شاركتها النضال ووضحت بأنفسها لأجل ان يبقى لبنان بلد الرفاهية والديمقراطية والحرية والامان، وانطلاقاً من ذلك استمرت تطالب بضرورة متابعة اجراء التحقيق العادل الذي من شأنه الكشف عن الجناة المسؤولين عن اغتيال الصحفي نسيب المتنبي واتخاذ الحكم اللازم بحقهم وذلك لأن التحقيقات السابقة التي اجرتها الحكومة اللبنانية لم تسفر عن نتيجة ايجابية لكشف الجناة.

وقد اتضح ذلك من خلال ما تقدم به اعضاء مجلس النواب من مطالبات حيث اثيرت قضية مصرع الصحفي نسيب المتنبي في جلسة مجلس النواب المنعقدة في 17 نيسان 1962 حين تقدم النائب عبد الكري姆 محمد القدور (ولد في منطقة عيات- البرج قضاء عكار عام 1918، تلقى علومه الأولية في مدارس البلدة، انتخب نائباً عن الشمال عن قضاء عكار في دورة عام 1957 وشغل مهام عضواً في لجان الاشغال العامة والبريد والبرق والاقتصاد الوطني والزراعة والسياحة والإدارة والعدلية، توفي عام 1983) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وترجم اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، صفحة 421) بسؤال الى الحكومة يطلب فيها اعادة التحقيق باغتيال الصحفي نسيب المتنبي، مذكراً بأن الجميع يتضرر ان تكون اول اعمال الحكومة التي تشكلت بعد الانفلاحة هو السعي للكشف عن المجرمين والمحرضين على الاغتيال الذين لا يزالون احراراً، وقد مضى على عمر الحكومة سنتين في الحكم ولم تطرق للموضوع لا من قريب ولا من بعيد مذكراً ومستفسراً هل في نيتها اعادة التحقيق في تلك الجريمة ام لا ؟ وما هي معلوماتها عن ذلك الحادث ؟ وهل في نيتها تخليل ذكرى ذلك الرجل الذي لم يدخل على اصدقائه حتى بدمه ام لا ؟ (مجلس النواب اللبناني، 1962، صفحة 1110)، وقد اجابت الحكومة على لسان رئيس الوزراء رشيد كرامي بأن قاضي التحقيق العسكري اصدر بتاريخ 30 كانون الاول 1959 قراراً بمنع محاكمة الذين اشتبه بأن لهم تدخلاً في مقتل الصحفي نسيب المتنبي، ثم اصدر مذكرات تحري دائمة لمعرفة الفاعل

او الفاعلين وحتى الان لم تسفر هذه التحريات عن نتيجة (مجلس النواب اللبناني، 1962، صفحة 1111)، وشكك النائب بهيج تقى الدين بجدية الحكومة في كشف الفاعلين، واوضح ان هناك اياد حفيدة كانت تحرك التحقيق، وافاد النائب محسن محمد سليم (ولد في حارة حريك عام 1918، نال الاجازة في الحقوق وعمل في المحاماة، انتخب نائبا عن بيروت عام 1960، كان عضوا في لجنة الشؤون الخارجية ولجنة الادارة والعدلية، توفي عام 2000) (عدنان محسن ظاهر، المعجم النيابي اللبناني سيرة وتراث اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006، 2007، الصفحات 277-278) بأن اسماء قتلة نسيب المتنى معروفةون وان لم يشهروا، وطلب من وزير العدل فؤاد بطرس(ولد في بيروت عام 1917، حائز على الاجازة في الحقوق، شغل منصب قاض تحقيق في المحاكم المدنية والعسكرية في لبنان، انتخب نائبا عن دائرة بيروت عام 1960، شغل مناصب وزارية عده منها وزيرا للتربية الوطنية عام 1959 وزيرا للعدلية عام 1961 وزيرا للتربية الوطنية عام 1966 وزيرا للخارجية والمغاربيين عام 1968 و1976 و1979 و1980) (السهلاي، 2019) ؛ (سعد، 1997) شخصيا اعادة التحقيق بالموضوع حتى لا تطمس الحقيقة ورأى بأن كشف السر لمصلحة لبنان والعدالة (مجلس النواب اللبناني، 1962، الصفحات 1112-1113) ؛ (الواثي، 2014، صفحة 78).

واكدت النيابة العامة التمييزية بأنها مستعدة لأعادة اجراء التحقيق مجددا في هذه القضية اذا توفرت لديها ادلة جديدة من شأنها تسهيل مهمة التحقيق، وناقشت النواب قضية التحقيق بمصرع الصحفي نسيب المتنى وبينوا بأن ذلك التحقيق احيط بغيوم مصطنعة واسدلت عليها ستائر كثيفة بفضل الايدي التي كانت تحرك التحقيق من وراء الحجاب وبفضل الجو الذي اصطنع للدس على التحقيق ومع كل ما احيط به ذلك التحقيق من ملابسات هي التي ضيّعت العدالة عن طريقها، واكدوا بأن الواجب الوطني يقضي بمعرفة المجرم او المجرمين الذين اغتالوا الصحفي نسيب المتنى، واجاب وزير العدل فؤاد بطرس مبينا مشاطرة الحكومة للنواب بقصد التحقيق في القضية التي تتصل بصميم السياسة اللبنانية، وقد اهتر لها الرأي العام اللبناني ولا يزال يبدي اهتمامه الكبير فيها، ووعد المجلس بأنه سوف يعهد الى تكليف النيابة العامة للاهتمام بالقضية عليها تتمكن من خلال ما تقوم به من تحقيقات تأمين الشرط القانوني الذي بالاستاد اليه يمكن احاله القضية مجددا الى قاضي التحقيق (مجلس النواب اللبناني، 1962، الصفحات 1113-1114).



ولا نجانب الحقيقة اذا قلنا ان اغتيال الصحفي الوطني نسيب المتي لم يبده الامال ولم يشن المعارضة وزعماها عن مواصلة النضال من اجل انقاذ لبنان والسير في طريق الاستقلال الناجز والتعاون مع المحيط العربي والاقليمي بل زاد من اصرارها وجعل من اخوته المناضلين يتخدون من تصحيته منهجا يسرون عليه حتى تتحقق امنياتهم في العيش في بلد امن مستقر ينعم بالخير والرفاهية لكل ابناءه بعد زوال الحكم الموالين للغرب ومخططاته.

الخاتمة:

توصلنا من خلال دراستنا لشخصية الصحفي اللبناني نسيب المتي الى مجموعة من الاستنتاجات من بينها:

1. اتضح لنا من خلال الدراسة ان الصحافة اللبنانية كانت بمثابة المنبر الهام الذي نقل معاناة الشعب اللبناني خلال تلك المرحلة المضطربة موضوع البحث التي عاشها ابناء الشعب اللبناني، نتيجة لما كان يقوم به رجال العهد من سياسة لا تتماشى مع طموحاتهم، ومحاولتهم ربط مصير لبنان بسياسة المحاور والتحالفات الاستعمارية المعادية للقضية العربية، ولهذا فقد عملت الصحافة على تغوير الرأي العام اللبناني بتلك المخاطر، ومنها ما يتمثل بصحيفة التلغراف ورائدتها الصحفي الوطني نسيب المتي، ولهذا فقد توجس خيفة اصحاب السلطة مما تكتبه تلك الصحف لأنها عملت على نقل الحقائق وفضحت مؤامراتهم وعدم اخلاصهم لقضية بلادهم.

2. تأكّد لنا من خلال الدراسة ان الصحفي اللبناني نسيب المتي كان على علم تام بصعوبة المرحلة والمخاطر التي كانت تنتظره، لكنه مع ذلك اعلن تصديه لتلك المرحلة رغم النصائح الموجهة له من قبل المقربين ورغم ما تعرض له من تعذيب من خلال الاعتقال وايداعه في السجن، كذلك محاولات الاغتيال المتكررة التي تعرض لها لكنه مع ذلك استمر في صوته الناطق من خلال نشر افكاره في جريدة التلغراف المعارضة لسلطة العهد، مؤكداً بأن من حق اللبنانيين ان يعيشوا بحرية وسلام.

3. ثبت لنا من خلال الدراسة ان الصحفي اللبناني نسيب المتي هو احد رموز الصحافة اللبنانية امتاز بصرحته المعهودة التي مثلت منهاج الصحافة الوطنية، لم يقبل المساومة على ضميره، ولم يعمل للمصلحة الشخصية، ولم يتذكر لحق ما بل كان همه مصلحة بلده لبنان دون سواه،



وكان يمثل صوت المعارضة الناطق من خلال ما يطرحه من افكار ضد تعسف وظلم السلطة وتوجهاتها التي لا تلبي طموحات الشعب خاصة ما يتمثل باختيارها طريق الغرب والعمل على ربط لبنان بسياسة المحاور والتحالفات الاستعمارية التي لم يجن لبنان منها سوى العزلة والابتعاد عن الصف العربي، وقد تقول بالنتيجة الى الاستسلام والسير وفق ما تخطط له الدول الغربية التي لا تتبعي مصلحة اي بلد سوى تحقيق اهدافها قبل كل شيء.

4. تبين للصحفي اللبناني نسيب المتي من خلال مسيرته الصحفية ان الشعب اللبناني من الصعوبة ان ينال حقوقه ويحقق طموحاته بالعيش في حياة حرة كريمة من دون ان يكون هناك اصرار وعزيمة وتضحية من قبل الجميع، وانطلاقا من ذلك وایمانا منه بقضيته الوطنية سارع نسيب المتي على تقدم الصحف وتقديم نفسه قربان فداء لهذا الوطن في سبيل ايصال صوت الشعب الرافض لسياسة العهد التي تتعارض مع طموحاته وتحاول ابعاده عن الخط المعتدل الذي كان يتبعه لبنان خلال مراحل تاريخه المختلفة .

ونخلص من ذلك الى القول ان اغتيال الصحفي نسيب المتي لم يسكت صوت المعارضة ولم يبدد امالها ولم يشن عزمه على مواصلة النضال والسير في طريق الاستقلال كما كانت تتوقع السلطات الحاكمة بل زاد من تمسكها بمطالبها وتوحيد صفوتها في مختلف المناطق اللبنانية، واعلان الشعب سخطه على المتأمرين على حريته وكرامته ودستوره وحقه في تغيير مصيره .

المصادر:

- [1] *Qubain, F. (1961). crisisin lebanon. washington.*
- [2] ابراهيم مجید حوران الجنابي. (2011). "كميل شمعون ودوره السياسي في لبنان 1900-1987" رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الانبار، كلية الاداب: العراق.
- [3] احمد زين الدين. (2008). لماذا الحرب في لبنان كل 15 عاماً وماذا بعد؟ بيروت: دار نوفل.
- [4] احمد عبود. (1994). انتفاضة الجنوب وسياسة الاحلاف والمحاور. بيروت: مؤسسة دار الكتاب الحديث للطباعة والنشر .
- [5] احمد غربية. (د- ت). الثورة حكاية شعب اراد التحرر لبنان والجزائر. بيروت: دار الفكر الجديد.
- [6] اسامه شحاته هيثم الكسوتي. (2010). الموسوعة الشاملة للفرق المعاصرة (3). القاهرة: مكتبة مدبولي.

- [7] اكرم نور الدين الساطع. (2008). تاريخ ووثائق النصف الثاني من القرن العشرين 1950-2000. بيروت: دار النفائس.
- [8] الدار العربية للوثائق ' ملفات العالم العربي. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة L-2/1112.
- [9] الدار العربية للوثائق ملف العالم العربي. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة (الإصدار L - 2 / 1113).
- [10] الموقع الالكتروني نسيب المتي: <http://orlb.org./matni.htm>. (5 ايار، 2025).
- [11] الياس الديري. (1982). من يصنع الرئيس؟ بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.
- [12] انطوان خوري. (1987). كميل شمعون في تاريخ لبنان. بيروت: دار الاجدية للطباعة والنشر.
- [13] انطوان سعد. (1997). فؤاد بطرس المذكريات. بيروت: دار النهار .
- [14] بادية حيدر. (10 نيسان، 2010). قصة الصحافة في لبنان(العدد 77).
- [15] باسم الجسر. (2000). فؤاد شهاب ذلك المجهول. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- [16] بدر الدين الخصوصي. (1978). القضية اللبنانية في تاريخها الحديث والمعاصر . القاهرة.
- [17] بكر عبد الحق رشيد الراوي. (2015). فؤاد شهاب ودوره العسكري والسياسي في لبنان. دمشق: دار امل الجديدة.
- [18] تراسيي شمعون. (2013). ثمن السلم . بيروت: دار نوفل للنشر.
- [19] جاسم محمد خضير الجبوري. (2006). "مجلس النواب اللبناني 1943-1975 دراسة تاريخية وثائقية" ،اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الموصل: العراق.
- [20] جريدة الاخبار . (8 ايار ، 1958). (العدد 202).
- [21] جريدة الانوار . (26 نيسان، 1973). (العدد 4479).
- [22] جريدة التغرايف. (24 و 25 ايار، 1957).
- [23] جريدة الحرية. (9 ايار، 1958). (العدد 1174).
- [24] جريدة السياسة. (9 ايار، 1958). (العدد 437).
- [25] جريدة السياسة. (13 ايار، 1958). (العدد 439).
- [26] جريدة السياسة. (25 ايار، 1958). (العدد 450).

- [27] جريدة النهار. (13 ايار، 1958). (العدد 6979).
- [28] جريدة النهار. (15 ايار، 1958). (العدد 6881).
- [29] جريدة النهار اللبنانية. (9 ايار، 1958).
- [30] جورج . ا. كيرك. (د-ت). السياسة العربية المعاصرة. (عبد الواحد الامبابي و محمد الخولي، المحرر) بيروت: الدار القومية للطباعة والنشر.
- [31] جوزيف مغيل. (1989). لبنان والقضية العربية. بيروت: منشورات عويدات.
- [32] حازم النعيمي. (1989). الحرية والصحافة في لبنان. القاهرة: العربي للنشر والتوزيع.
- [33] حزب الهيئة الوطنية. (1958). كفاحنا ضد الانحراف والطغيان. بيروت.
- [34] حمدي الطاهري. (2006). سياسة الحكم في لبنان تاريخ لبنان من الانتداب حتى الحرب الاهلية 1920-1976. باريس: منشورات اسمار باريس.
- [35] خالد ممدوح الكردي. (2009). "اشكالية العلاقة بين رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة في لبنان 1943-1976" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة. جامعة بيروت العربية - كلية الاداب: العراق.
- [36] خليل صابات. (1978). الصحافة اللبنانية ودورها في حياة لبنان السياسية والاجتماعية. القاهرة: معهد البحوث والدراسات العربية.
- [37] رياض غنام عدنان محسن ظاهر. (2007). المعجم النباني اللبناني سيرة وترجمات اعضاء المجالس النيابية واعضاء الادارة في متصرفية جبل لبنان 1861-2006. بيروت: دار بل للطباعة والنشر.
- [38] رياض غنام عدنان محسن ظاهر. (2008). المعجم الوزاري اللبناني سيرة وترجمات وزراء لبنان 1922-2008. بيروت: دار بل للطباعة والنشر.
- [39] سامي الصلح. (1970). احتمل الى التاريخ. بيروت: دار النهار للنشر.
- [40] سامي الصلح. (2004). لبنان العبث السياسي والمصير المجهول (المجلد 2). بيروت: دار النهار.
- [41] سمير شاهين. (2002). سنوات الجمر ذكريات من الصحافة والسياسة (الإصدار ج 2). بيروت: مطبع المتوسط للنشر.
- [42] شاكر ضيدان جابر السويدى. (2004). "السياسة الامريكية تجاه لبنان 1946-1958" ،

- رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة بغداد: العراق.
- [43] صادق حسن السوداني. (2015). الانقاضة الشعبية اللبناني ضد كميل شمعون لسنة 1958. بغداد: مؤسسة ثائر العاصمي.
- [44] صالح جعيول جويع السراي. (1996). "العراق ولبنان دراسة في تاريخ العلاقات السياسية 1952-1958" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية - جامعة البصرة: العراق.
- [45] صائب سلام. (1 حزيران، 1983). وقائع سرية عن احداث 1958. المجلة(العدد 175).
- [46] صحيفة الاخبار. (8 ايار، 1958). (العدد 202).
- [47] صلاح عريبي عباس. (2010). اميل البستاني ونشاطه الاقتصادي والثقافي والاجتماعي السياسي في لبنان 1907-1963. مجلة جامعة كركوك(العدد 1 - المجلد 5).
- [48] عادل مالك. (2011). 1958 القصة الاسرار الوثائق. بيروت: دار سائر المشرق.
- [49] عارف عبد الحسين عباس الفتلاوي. (2014). "بيار الجميل ودوره السياسي في لبنان 1905-1984" رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة بابل: العراق.
- [50] عباس ابو صالح. (1998). الازمة اللبنانية عام 1958 في ضوء وثائق يكشف عنها لأول مرة. بيروت.
- [51] عبد السلام الادهمي. (1959). نضال القومية العربية. دمشق: دار مطبعة الحياة.
- [52] عبد الكريم علي حمادة ابو ركيبة. (2003). "الانزال الامريكي في لبنان 1958 المقدمات والدowافع والمواقف"، رسالة ماجستير غير منشورة. معهد التاريخ العربي والتراجم العلمي - بغداد: العراق.
- [53] عبدالله سليمان شحاذة الجبوري. (2016). "دور نواب محافظة جبل لبنان في مجلس النواب اللبناني 1943-1958"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الموصل: العراق.
- [54] علاء حسين عبد الامير الرهيمي. (1992). " موقف العراق من الانقاضة اللبنانية 1958 "، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية الاداب - جامعة بغداد: العراق.
- [55] علي حسين نعيم الواثلي. (2014). "مجلس النواب اللبناني و موقفه من التطورات السياسية في لبنان 1958-1975" ، اطروحة دكتوراه غير منشورة. كلية الاداب - جامعة الكوفة: العراق.
- [56] عمر زين. (2007). تقى الدين الصلح سيرة حياة وكفاح (الإصدار ج1وج2). بيروت: شركة

المطبوعات للتوزيع والنشر.

- [57] غادة الخرساني. (1977). لبنان يا عرب دراسة وثائقية المأساة والرجال ولعبة الام. بيروت: دار النهار.
- [58] غسان عيسى. (2007). العلاقات اللبنانيّة السورىّة. بيروت: شركة المطبوعات للتوزيع والنشر.
- [59] فارس سعادة. (1996). الموسوعة الانتخابية من حياتنا البرلمانية خفايا وموافق (الإصدار ج10). بيروت: منشورات مجلس النواب اللبناني.
- [60] فاضل جاسم منصور الخزعل. (2012). "العلاقات السورية اللبنانية 1946-1963" ، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة المستنصرية - كلية الاداب: العراق.
- [61] فاضل حايف كاظم غربي السلطاني. (2014). "صائب سلام ودوره السياسي في لبنان حتى عام 2000" ، رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة بابل - كلية التربية للعلوم الإنسانية: العراق.
- [62] فتحي خلف عباس الجبوري. (2020). الحزب الشيوعي اللبناني وموقفه السياسية 1924-1958. مجلة كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار(المجلد 10 العدد 3).
- [63] فتحي عباس خلف الجبوري. (حزيران، 2010). العلاقات اللبنانيّة المصريّة 1957-1958. مجلة جامعة تكريت للعلوم الإنسانية(العدد 6).
- [64] فتحي عباس خلف مهنا الجبوري. (2009). نشأة الحرب التقديمي الاشتراكي وموافقه الداخلية والخارجية 1949-1975 دراسة تاريخية. بيروت: الدار التقديمية.
- [65] فوزي ابو ديب. (1971). لبنان والامم المتحدة. بيروت: دار النهضة العربية للنشر.
- [66] كمال جنبلاط. (1959). حقيقة الثورة اللبنانيّة. بيروت: دار النشر العربية.
- [67] مجلس النواب اللبناني. (1958). محاضر مجلس النواب اللبناني الدور التشريعي التاسع محضر الجلسة 11 المنعقدة في 8 ايار. بيروت.
- [68] مجلس النواب اللبناني. (1962). الدور التشريعي العاشر، العقد العادي الاول، محضر الجلسة 6 المنعقدة في 17 نيسان. بيروت.
- [69] محمد مجدوب. (1959). معروف سعد عندما قاومنا. بيروت: دار العلم للملايين.
- [70] محمد هاشم جمال الهاشمي. (2012). السياسة الفرنسية تجاه لبنان 1946-1958 رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة الموصل - كلية الاداب.

- [71] مرتضى خلف حسين السهلاوي. (2019). "قُواد بطرس ودوره السياسي في لبنان 1917-1982"، رسالة ماجستير غير منشورة. كلية التربية للعلوم الإنسانية - جامعة ذي قار: العراق.
- [72] مسعود الخوند. (2005). لبنان المعاصر مشهد تاريخي وسياسي عام (الإصدار ج 16). بيروت: الشركة العالمية للموسوعات ش.م.م.
- [73] ملفات العالم العربي د.ع.و. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة، لـ 2 / 1113.
- [74] ملفات لعالم العربي. (بلا تاريخ). لبنان - سياسة لـ 2 / 1112. الدار العربية للوثائق.
- [75] منير بعلبكي. (1959). اوراق ثورية. بيروت: دار العلم للملائين.
- [76] موسى اسماعيل اليوسف. (1958). ثورة الاحرار في لبنان. بيروت: مطبعة الزين.
- [77] موسى صبري. (1970). مخبر صحفي وراء احداث عشر سنوات . القاهرة: دار المعارف.
- [78] ناديا كرامي ونوفاف كرامي. (1959). واقع الثورة اللبنانية اسبابها - تطوراتها - حقائقها. بيروت.
- [79] نعيم المغبب. (2012). نعيم المغبب رافع علم الاستقلال الاحداث السياسية من 1920-1960 (الإصدار مجلد 4). بيروت.
- [80] نقولا يهوفها نسيان. (1974). النضال التحرري الوطني في لبنان 1939-1958. بيروت: دار الفارابي.
- [81] نهاد حشيشو. (قانون الاول، 2008). دولة رئيس الحكومة. مجلة معلومات (العدد 61).
- [82] نواف بشير كرامي. (2004). اطلاعات من نافذة التاريخ على مجريات القرن العشرين في لبنان وسوريا والعالم العربي. بيروت.
- [83] هاني ابو الخير. (1992). الاصابع الخفية ضد الاهداف البشرية (الإصدار ج 2). بيروت: دار الجبل.
- [84] ويكيبيديا الموسوعة الحرة: an.m.wikipedia.org. (بلا تاريخ). تاريخ الاسترداد 3 ايار، 2025
- [85] يوسف قرما خوري. (1985). مدونة الصحافة العربية (الإصدار مجلد 3). (علي ذو الفقار شاكر، المحرر) بيروت: معهد الاتنماء العربي.